لا ينقطع ما دام الانسان في قيد الحياة اما ان فانقطع حبل رجائي حينئذٍ واقمت انتظر دوري لحظة بعد لحظة لكن البرابرة ابعدوا عني وظلوا يصيحون ويطبّلون ويرقصون الى ان غابت الشمس وخيم الظلام وكان رباطي شديداً فحدرت اطرافي كلها ولم اعد اشعر بها بعد ان اللّتي المّا مبرحاً. وحينئذٍ خطر ببالي ان احاول لقطع الحبال باسناني فاخذت افرضها قرضاً وبعد عناء شديد تمكنت من قطع الحبال القريبة من عنقي ثم قرضت ما على عن يديّ منها وقضيت في ذلك الليل كلهُ وكانت الحبال على رجلي متينة وكاد الفجر يبزغ وكنت لابسًا جزمةً طويلة وهي عليها فحاولت نزع رجليّ من الجزمة وبعد عناء شديد انخلعت بهِ قدماي تمكنت من نزع رجليّ واخذت ادبُّ على يديّ وركبتيّ الى ان وصلت الى مصب النهر فرأيت بجانبهِ خشبة كبيرة فجررتها الى الماء وركبت عليها وسلمت نفسي للتيار ولما مسّ الماء جراحي اعاد آلامي الى شدتها فكنت صبرت عليها . وحملني التيار واوصلني الى مدينة اكواتورفيل وهناك وجدت من اعتنى بي وعالج جراحي وسافرت منها الى البلاد التي لالمانيا في شرق افريقية ومنها الى زنجبار . وحتى الآن اسأل نفسي قائلاً ما منع البرابرة من اكلي قبل رفيقي

الشركات الماليّة

كانت مدينة لندن تستقي ماءها في عهد الملك جمس الاول (١٦٠٣ — ١٦٢٥) من ثلاث قنوات تمرّ في شوارعها اما بحر الماء من هذه القنوات الى المنازل بانابيب من الرصاص او بحملهِ في القرب اليها مثل اكثر المدن في هذا القطر. وكانت هذه القنوات متفرعة من نهر التمس على قذارتهِ فخطر لجوهري اسمهُ مدلتن ان يجرّ الماء التي الى المدينة من مكان بعيد واتفق كل امواله في هذا السبيل ولما رأى انهُ يعوزهُ المال ايضاً لاتمام عمله الف شركة رأس مالها ٧٢٠٠ جنيه قسمهُ ٧٢ سهماً كل سهم منها بمئة جنيه والجأ الى الملك جمس الاول فابتاع منهُ نصف هذه السهام وفرغ من جر الماء الى المدينة سنة ١٦١٣

ومضت عشرون سنة واهالي لندن لا يعبأون بهذا الماء وامسهم الشركة لا يربح السهم منها سوى ستين غرشاً في السنة او نحو نصف في المئة . ثم اقلع الناس عن جبلهم وجعلوا يستقون من هذا الماء و يجرونهُ الى منازلهم فزاد ربح الشركة وبلغت قيمة السهم من سهامها ١١٥ جنيهاً و ١٠ شلنات سنة ١٧٣٦ اي بعد انشائها بمئة وعشرين سنة . ثم زاد استعمال الناس لهذا الماء وزاد ربح الشركة فبلغ ثمن السهم منها ٤٣١ جنيهاً سنة ١٨٠٠ و ١١٥٠٠ جنيه سنة

١٨٢٠ و٩١٠٠٠ جنيه سنة ١٨٧٨ و١٢٢٨٠٠ جنيه سنة ١٨٨٩ وهذه المقالة في الثمن ناتجة عن الزيادة في الربح فان ربح السهم كان ستين قرشاً سنة ١٦٣٣ فبلغ ٢٦١٠ جنيهات سنة ١٨٨٨ اي زاد اكثر من اربعة آلاف ضعف

هذا مثال واحد من امثلة كثيرة على نجاح الشركات المالية اذا انفقت اموالها في اعمال قابلة الاتساع كجلب المياه الى المدن ومد سكك الحديد وانشاء الاسواق وفتح الترع ونحو ذلك مما يزيد استعمال الناس لهُ بزيادة عددهم واتساع نطاق الحضارة . ولم نرَ حتى الآن شركة من الشركات تضاعفت قيمة اسهمها الوفاً من المرات كالشركة المشار اليها آنفاً ولكن الشركات التي تضاعفت قيمة اسهمها كثيرةٌ ولا سيما في البلاد الاميركية حيث اثرى كثيرون في وقت قصير بهذه الاسهم

وقد قيل ان الاتحاد قوة. واوضح ما يظهر ذلك فيه الشركات المالية الصناعية والتجارية التي تعمل الاعمال العظيمة لاشتراك جماعات فيها ولولا اشتراكهم لبقيت تلك الاعمال في حيز الخفاء. واذا نظرنا الى ما تمتاز به البلدان الاوربية من الاعمال العمومية العظيمة كالمعامل الكبيرة وسكك الحديد وخطوط البواخر رأيناها قائمة كلها بشركات تجمع الاموال من افراد الامة وتعمل بها العمل الذي لا يستطيعهُ احد منهم لو توخاهُ وحدهُ ثم توزّع عليهم المكاسب . وقد تكون هذه المكاسب كثيرة تزيد على ما يكتسبهُ المرء بماله لو ابتاع به عقاراً وقد تكون قليلة لا تبلغ ربحهُ منهُ لو وضعهُ في تجارة. لكنَّ تدبير العقار والقيام على التجارة يقتضيان اهتمام المرء بهما وهذا الاهتمام قوة ذات قيمة فاذا طرحنا ما يساويهِ من المال المكتسب لم يبقَ منهُ ما يبلغ الربح الذي توزعهُ الشركات الصناعية والتجارية . ويصدق ذلك بنوع خاص على اصحاب الحرف التي لا يستخدم فيها المال كالطبيب والمصور والمؤلف فان الاموال التي تزيد من دخلهم على نفقاتهم قوة لا يحسن بهم ان يقفلوا عليها في خزائنهم ويحرموا انفسهم وغيرهم الانتفاع بها ولا هم قادرون ان يهملوا اعمالهم ويتجروا بها بخير ما يفعلونهُ ان يبتاعوا بها اسهماً من شركة رابحة اي ان يعطوا هذه الاموال لمن يعمل بها عملاً نافعاً يعطيهم جانباً من ربحه

والشركات انواع مختلفة بعضها يدار بالحكمة والامانة ويكون موضوعهُ مما يقبل النمو طبعاً كالشركات المرتبطة بزيادة السكان وارتقائهم مثل الشركة المشار اليها في صدر هذه المقالة فتزيد مكاسبها عاماً بعد عام بزيادة السكان حتى تتضاعف قيمة اسهمها اضعافاً كثيرة. وبعضها يدار بالطيش والاختلاس فيفلس عاجلاً او آجلاً كشركة بناما التي ضاع فيها من مال

المساهمين نحو ثلاثين مليوناً من الجنيهات. وبعضها يدار بالحكمة والامانة ولكن لا يكون موضوعه مما يقبل النمو فلا تفلح ابداً او تفلح قليلاً

والشركات كثيرة في البلدان التي كثرت ثروة اهلها كالبلاد الانكليزية وهي تزيد فيها عاماً بعد عام زيادة بالغة فقد كان فيها سنة ١٨٩٦ نحو ٣٤ الف شركة رأس مالها نحو ١٢٨٥ مليون جنيه وثروة البلاد الانكليزية ١٢ الف مليون جنيه فاكثر من عشر ثروتها في اسهم الشركات الصناعية والتجارية. وشركاتها تزيد بالالوف الآن فقد كان عددها سنة ١٨٨٧ احد عشر الفاً ورأس مالها نحو ٦١١ مليون جنيه فبلغ عددها في السنة التالية ١١٩٦٨ شركة رأس مالها نحو ٦٧٢ مليون جنيه اي زاد عددها ٩٦٨ شركة وزاد رأس مالها ٦١ مليون جنيه . وبلغت زيادة عددها سنة ١٨٩٦ نحو ٤٦٦٠ شركة رأس مالها نحو ٣١٠ ملايين من الجنيهات اي زاد عدد الشركات الجديدة في السنة خمسة اضعاف وزاد رأس مالها سبعة اضعاف

وتكثر الشركات في البلاد الانكليزية بنوع خاص لان اصحاب المتاجر والاعمال الكبيرة يشتغلون في شيبتهم وكهولتهم بهمة لا تعرف الملل حتى يتسع نطاق عملهم وتتوفر مكاسبه وحينئذٍ يطلبون الراحة او الانتظام في سلك رجال السياسة فيأتيهم مؤسسو الشركات ويؤلفون لهم شركة تبتاع منهم متجرهم او عملهم بمال طائل ينفقون منه ومن ريعه بقية عمرهم من غير تعب . مثال ذلك رجل انشأ معملاً لاستخراج الزيدة ووسعه وانقنه رويداً رويداً حتى صار صافي ربحه منه ستة آلاف جنيه في السنة حينما بلغ الستين من عمره ود حينئذٍ ان يترك العمل و يستريح او ينتظم في سلك رجال السياسة فاذا الذي من يبتاع منه هذا المعمل باربعين الف جنيه بناءً اياه عن طيب نفس لانه نشأ من لا شيء تقريباً . وظاهر الامر ان ربحه يعادل خمسة عشر في المئة من هذا الثمن وهو ربح وافر جداً لا يرضى احد ان يتنازل عنه ولكنه لم ينتج من تعب اكثر من ادارة ذلك الرجل للعمل فهو ربح ماله واجرة عمله فاذا تخلى عن العمل قلّ ربحه فيأتيه مؤلف الشركات ويقول له يعني معملك بخمسين الف جنيه على شرط ان تبقى في ادارته سنتين اخريين ثم يقول لاصحاب الاموال ان المعمل الفلاني يربح في السنة ستة الاف جنيه فاذا اشتراه المساهمون بستين الف جنيه يلغ ربحهم منه عشرة في المئة من غير تعب ولا نصب . فيصدر اسهماً قيمتها ستون الف جنيه يبيعها للمساهمين و يدفع منها خمسين الف جنيه الى صاحب المعمل ويأخذ عشرة آلاف جنيه لنفسه صفقة واحدة . وعلى هذا الاسلوب تؤلف اكثر الشركات الانكليزية فينجح بعضها لان اسباب النجاح ميسورة له ولو كان نصيب المؤسسين كبيراً ولا ينجح البعض الآخر لان اسباب نجاحه غير ميسورة

ونصيب المؤسسين كبير يقلُّ به ربح المساهمين

والاكثار من هذه الشركات ليس مما تحمد عقباه فان الخير وسط بين شرين الافراط والتفريط فترك الشركات ومباشرة الاعمال بيد واحدة شيّط للهمم مقلل للنافع لان الاعمال الكبيرة لا تُعمل الاَّ بالتعاون والتناصر ولكنَّ الاكثار منها حتى تصير الاعمال كلها مرتبطة بشركات يحصر جانباً كبيراً من المكاسب في مؤسسي تلك الشركات لان الشركة لا تؤلف الاَّ ويأخذ المؤسسون لها جانباً كبيراً من مكاسبها فاذا كان رأس مالها مئة الف جنيه اصدروا اسهماً بمئة وثلاثين او اكثر واخذوا الزيادة مقابل التعب القليل الذي تعبوه في تأليفها وهذا هو الغبن الكبير

هذا ومن يلتفت الى المقطم او غيره من الجرائد اليومية يجد حقلاً طويلاً للاسهم المحلية اي لاسهم الشركات التي انشئت في هذا القطر او انشئت في غيره لاعمال جارية فيه كالبنك المصري والبنك العقاري المصري والبنك الاهلي المصري والبنك الانجليزي المصري . وشركة الدائرة السنية الجديدة وشركة ري البحيرة وشركة الاراضي والرهنيات وشركة اللوكندات وسكة حديد الشرقية وسكة حديد الدلتا وسكة حديد الفيوم وشركة الملح والصودا وهلمَّ جرًّا

وقد كانت سوق هذه الشركات رائجة جدًّا في الشتاء الماضي واسهمها غالية الثمن لرخص النقود في انكلترا حتى اذا نشبت حرب الترنسفال وغلت النقود رخصت الاسهم . فلما كان بنك انكلترا يحسب ربا (فائدة) المئة ثلاثة في السنة كان السهم الذي ثمنهُ الاساسي مئة غرش وربحهُ ستة او سبعة في السنة يباع بمئة وخمسين غرشاً او اكثر فلما صار بنك انكلترا يحسب ربا المئة خمسة او ستة في السنة وجب ان يهبط ثمن ذلك السهم الى مئة غرش او اقل ولكنهُ لم يهبط الى هذا الحد لثقة الناس بان الضيقة المالية الحاضرة لا تدوم وبان بنك انكلترا لا بدَّ من ان يخفض الربا (او معدل القطع) حتى يعود ثلاثة او اربعة في المئة . هذا هو السبب الاكبر لما يُرى الآن من الهبوط في ثمن الاسهم المحلية . وقد رأينا اتماماً للفائدة ان نبين تاريخ بعض هذه الاسهم التي تذكر في المقطم وثمنهُ الاصلي ومتوسط ربحهِ

(١) شركة مياه الاسكندرية انشئت سنة ١٨٧٩ تدفع ربحاً من ٧ الى ٨ في المئة والسهم الذي ثمنهُ الاصلي ٢٠ جنيهاً يبلغ ثمنهُ الآن نحو ٣٨ جنيهاً

(٢) شركة مياه طنطا انشئت سنة ١٨٩٧ وجعلت ٣٠٠٠ سهم السهم منها بعشرين جنيهاً دفع منها ١٥ جنيهاً وقد ابتدأت في عملها في اوائل العام الماضي فلم توزع ربحاً حتى الآن ولذلك باع السهم منها بنحو جنيهاً ونصف جنيه

(٣) سكة حديد حلوان . انشئت سنة ١٨٩١ وجعلت ٦٠٠٠ سهم السهم منها

بعشرين جنيهاً وثمن السهم منها الآن ٣١ جنيهاً وهي تدفع ربحاً خمسة في المئة او اكثر قليلاً

(٤) سكة الحديد الشرقية انشئت سنة ١٨٩٧ وجعلت ٥٠٠٠٠ سهم السهم منها بار بعة جنيهات و يساوي السهم منها الان اربعة جنيهات وثلاثة ارباع الجنيه ولم توزع ربحاً حتى الآن

(٥) سكة حديد الدلتا الضيقة . انشئت سنة ١٨٩٧ وفيها اسهم مقدمة تأخذ ربحاً ٥ ٣/٤ في المئة ومتى زاد الربح على ذلك يقسم بينها وبين اسهم اخرى مؤخرة مناصفة وثمن السهم من الاسهم المقدمة عشرة جنيهات وهو يساوي الآن اربعة عشر جنيهاً وثلاثة ارباع الجنيه

(٦) سكة حديد الفيوم انشئت سنة ١٨٩٨ في ٤٥٠٠ سهم ثمن السهم منها ٢٠ جنيهاً وثمن السهم منها الآن نحو ٢٤ جنيهاً

(٧) البنك المصري . انشئ سنة ١٨٨٧ اسهمه ٢٠٠٠٠ سهم دفع من ثمن السهم منها ١٢ جنيهاً ونصف وقد دفع ربحاً ١١ في المئة ولذلك يبلغ ثمن سهمه الآن ٢٤ جنيهاً و٣/٤ جنيه

(٨) البنك الاهلي المصري انشئ سنة ١٨٩٨ واصدر اولاً مئة الف سهم ثمن السهم منها ١٠ جنيهات ثم اصدر خمسين الف سهم ثمن السهم منها ١٤ جنيهاً وثمن السهم من اسهمه الان نحو ١٥ جنيهاً وكان في الربيع الماضي نحو ١٨ جنيهاً

(٩) بنك الانجلو اجبسيان انشئ سنة ١٨٦٤ في ٨٠٠٠٠ سهم دفع عن كل سهم منها ٥ جنيهات وقد بلغ الربح النسبي وزعه سنة ١٨٩٨ ثمانية في المئة و يساوي السهم منه الآن ٧ جنيهات و٤/١

(١٠) شركة مياه القاهرة انشئت سنة ١٨٦٥ براس مال ٢٢٧٨٨٧ جنيهاً في ٦٨٠٠٠ سهم قيمة كل سهم منها ١٢٥ فرنكاً وقد وزعت في العام الماضي ربحاً قدره ٢٥ فرنكاً للسهم الواحد و يبلغ ثمن السهم منها الآن نحو ٧٣٠ فرنكاً اي انه تضاعف خمسة اضعاف

وقس على ذلك سائر الشركات المحلية فان بعضها نجح نجاحاً تاماً و بعضها نجح قليلاً او لم ينجح حتى الآن . ومن اوضح ما فيها كلها قلة العنصر الوطني بالنسبة الى العنصر الاجنبي فان ليس فيها كلها شركة وطنية بحتة الاَّ شركة سكة حديد الفيوم الضيقة وهذه اضطرت ان تعتمد على مهندس انكليزي حتى الآن . وقد لا يلام الوطنيون على تقصيرهم الماضي ولكنهم يلامون حتماً على تقصيرهم في الحاضر والمستقبل

ولم ار في عيوب الناس شيئاً كنقص القادرين على التمام